جدوى للإستثمار
Jadwa Investment

يوليو 2015

الناتج المحلي الإجمالي الربعي:
قطاع النفط يدفع بالنمو الكلي للاقتصاد في الربع الأول لعام 2015

- بالقيمة الفعلية، نما الاقتصاد السعودي بنسبة 2,4 بالمائة في الربع الأول لعام 2015 مقارنة بالربع المماثل من عام 2014. وقد تسارع النمو على أساس سنوي لأول مرة منذ أربعة أرباع.
- يعود هذا التسارع بالدرجة الأولى إلى قطاع النفط، الذي نما في أعقاب تراجعه لربعين متتاليين.
- نتوقع أن يحقق النمو الاقتصادي السنوي مستويات مشابهة في الربع الثاني من هذا العام بسبب الاستمرار في زيادة إنتاج النفط. وستستفيد القطاعات الأخرى في الاقتصاد من متانة المعطيات الأساسية المحلية.

أظهرت بيانات نشرتها مصلحة الإحصاءات العامة حول أداء الاقتصاد في الربع الأول من العام الجاري، زيادة النمو الاقتصادي الفعلي في هذا الربع بنسبة 2,4 بالمائة، مقارنة بنسبة نمو 1,6 بالمائة في الربع الأخير من العام الماضي ونسبة نمو 6,4 بالمائة خلال الربع الأول لعام 2014. وفي الحقيقة، عكس الاقتصاد مساره المتراجع الذي ظل عليه طوال ثلاثة أرباع متتالية. ويعود هذا الانتعاش بالدرجة الأولى إلى زيادة في نمو قطاع النفط، الذي استفاد من المستويات المرتفعة لإنتاج النفط خلال الربع الأول. إضافة إلى ذلك، نمت جميع قطاعات الاقتصاد غير النفطي، باستثناء قطاع الكهرباء والغاز والمياه. ورغم أن قطاع النفط حوّل مساهمته السلبية في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى إيجابية، حيث نما بنسبة 0,8 نقطة مئوية (شكل 1)، لكن مرة أخرى، كان القطاع الخاص غير النفطي هو المحرك الرئيسي للنمو في الربع الأول، وبلغت مساهمته 1,3 نقطة مئوية. وارتفعت مساهمة القطاع الحكومي إلى 0,5 نقطة مئوية في الربع الأول مقارنة بـ 0,2 نقطة مئوية في الربع السابق.

زاد نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بنسبة 3,3 بالمائة، على أساس سنوي، مقارنة بنسبة نمو عند 3,4 بالمائة في الربع السابق ونسبة نمو عند 5,5 بالمائة في نفس الفترة من العام

شكل 1: نمو قطاع النفط انقلب إيجابياً

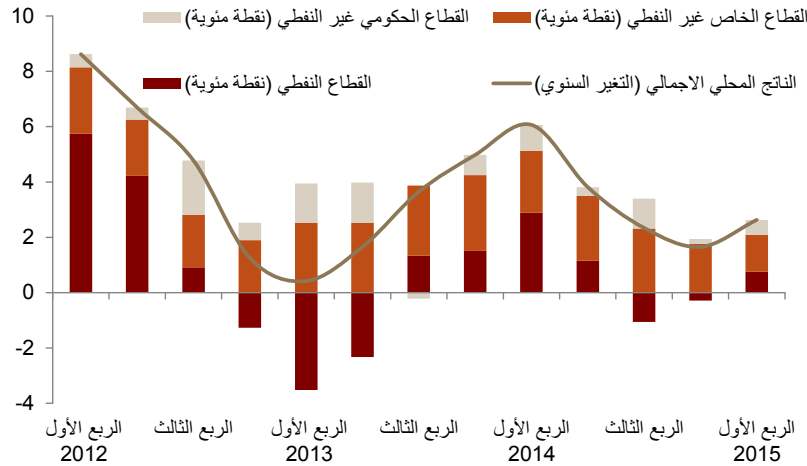

نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي
(نسبة مئوية)

	التغير الربعي	التغير السنوي
الربع الأول - 2015	1,2	2,4
الربع الرابع - 2014	2,7	1,6

مقارنة النمو الاقتصادي في المملكة بدول أخرى
(الربع الأول– 2015؛ التغير السنوي)

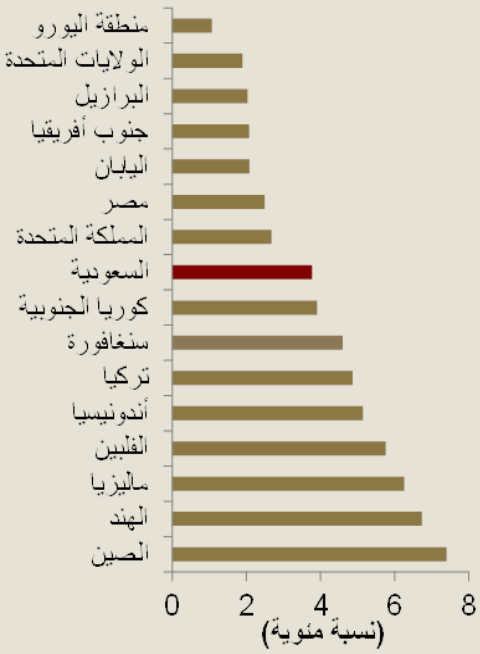

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي
رئيس الدراسات والأبحاث
أوfalturki@jadwa.com

راكان آل الشيخ
محلل اقتصادي
ralsheikh@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف 1111-279 11 966+
الفاكس 1571-279 11 966+
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com

سجل القطاع الخاص غير النفطي أعلى نمو بين القطاعات، مرتفعاً بنسبة 3,3 بالمائة، على أساس المقارنة السنوية.

السابق. ورغم أن القطاع الخاص كان هو المحرك الرئيسي للقطاع غير النفطي، إلا أن مساهمته ونموه ظلا يتراجعان بدرجة طفيفة بسبب التأثير النفسي لهبوط أسعار النفط. مع ذلك، سجل القطاع الخاص غير النفطي أعلى نمو بين القطاعات، مرتفعاً بنسبة 3,3 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الأول مقارنة بـ 5,5 بالمائة خلال الفترة المقابلة من العام الماضي. رغم تباطؤ النمو، نتوقع أن يحافظ القطاع الخاص على المستوى الحالي من النمو مدعوماً بالطلب المحلي القوي، وزيادة القروض المصرفية واستثمارات القطاع الحكومي.

نما القطاع الحكومي غير النفطي بنسبة 3,1 بالمائة، مسجلاً ثاني أعلى نمو بين القطاعات.

نما القطاع الحكومي غير النفطي بنسبة 3,1 بالمائة، على أساس سنوي، مسجلاً ثاني أعلى نمو بين القطاعات في الربع الأول لعام 2015. وجاء معظم هذا النمو من تحسن أداء قطاع الخدمات الحكومية الذي ارتفع بنسبة 3,2 بالمائة، على أساس سنوي. كذلك، نتوقع أن تترجم هذه الزيادة في قطاع الخدمات إلى زيادة في الإيرادات غير النفطية في ميزانية الدولة. لكن، مساهمة الخدمات الحكومية في النمو الاقتصادي الكلي ستتراجع قليلاً على الأرجح خلال الفترة المتبقية من العام، حيث ينتظر أن يتباطأ المستوى المرتفع للطلب على الخدمات الحكومية الذي شهده مطلع العام.

نما قطاع النفط بنسبة 1,8 بالمائة، ليعكس مساره التنازلي الذي ظل عليه خلال الأرباع الثلاثة السابقة.

نما **قطاع النفط** بنسبة 1,8 بالمائة (شكل 4)، عاكساً مساره التنازلي الذي ظل عليه خلال الربعين السابقين. وقد تأثر أداء هذا القطاع بشدة بمستويات إنتاج النفط، الذي زاد بنسبة 0,7 بالمائة خلال نفس الفترة. وبرغم هذه الزيادة، فإن حصة قطاع النفط في النمو الكلي للناتج المحلي الإجمالي الفعلي تراجعت قليلاً إلى 41,7 بالمائة مقارنة بنسبة 42 بالمائة قبل عام. وحيث يرجح زيادة إنتاج النفط تدريجياً خلال شهور الصيف بسبب زيادة الطلب المحلي، فإننا نتوقع استمرار المستويات المرتفعة من إنتاج النفط خلال الربعين الثاني والثالث.

كما هو متوقع، سجل قطاع التشييد أسرع معدلات النمو (7,1 بالمائة، على أساس سنوي).

رغم تسجيل معظم القطاعات نمواً إيجابياً على أساس سنوي في الربع الأول، إلا أن أداءها جاء متفاوتاً (الأشكال 2، 3، 5). وكما هو متوقع، حقق قطاع التشييد أعلى معدلات النمو (7,1 بالمائة)،

شكل 2: مكونات نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي

	التغير كنسبة مئوية (الربعي)				التغير كنسبة مئوية (السنوي)			
	2014	2014	الربع الأول– 2015		2014	2014	الربع الأول– 2015	
	الربع الأول	الربع الرابع	التغير الربعي	المساهمة (ن م)	الربع الأول	الربع الرابع	التغير السنوي	المساهمة (ن م)
قطاع النفط	-1.6	-1.3	0.8	0.3	6.9	-0.7	1.8	0.8
القطاع غير النفطي	2.1	5.8	1.9	1.1	5.5	3.4	3.3	1.9
القطاع الخاص	8.2	-1.1	6.8	2.6	5.5	4.7	3.3	1.3
القطاع الحكومي	-9.8	23.0	-7.9	-1.5	5.4	1.0	3.1	0.5
حسب القطاعات								
الزراعة	24.1	-11.8	23.7	0.4	1.6	1.6	1.3	0.0
التعدين والمحاجر	-1.4	-1.5	1.5	0.6	6.6	-1.4	1.6	0.6
نصيب النفط الخام والغاز الطبيعي منه	-1.6	-1.3	1.3	0.5	6.7	-1.4	1.5	0.6
الصناعة	9.3	0.0	5.4	0.6	6.8	7.1	3.3	0.4
الكهرباء والغاز والمياه	-33.3	-55.6	-38.7	-0.4	2.1	3.0	-5.3	-0.0
التشييد والبناء	8.4	-4.6	9.6	0.5	7.4	5.9	7.1	0.3
تجارة الجملة والتجزئة	4.9	5.3	5.2	0.5	4.6	3.8	4.0	0.4
النقل والاتصالات	10.4	10.4	7.0	0.4	6.4	7.2	3.9	0.2
قطاع التمويل	4.8	4.1	3.1	0.3	5.7	2.9	1.1	0.1
الخدمات الشخصية	10.0	0.3	7.1	0.1	6.4	6.4	3.6	0.1
الخدمات الحكومية	-12.7	27.0	-10.0	-1.6	5.3	0.1	3.2	0.5
الناتج المحلي الاجمالي الفعلي	**0.3**	**2.7**	**1.2**	**1.2**	**6.4**	**1.6**	**2.4**	**2.4**

عاكساً المسار المتباطئ الذي اتخذه خلال الثلاثة أرباع السابقة. يعود هذا النمو إلى ضخامة النشاط في تشييد البنيات التحتية والمشاريع العقارية التجارية والسكنية المتزايدة. وفي اعتقادنا أن الإنفاق الحكومي الكبير الذي تم تخصيصه للمساهمة في توفير عدد كاف من المساكن لتلبية الطلب المحلي المتنامي وكذلك التزام الحكومة بتطوير البنيات التحتية، سيبقي على قطاع التشييد كأحد أسرع القطاعات نمواً خلال السنوات القليلة القادمة.

تباطأ النمو السنوي لقطاعات الصناعة والنقل والاتصالات والتمويل.

تباطأ النمو السنوي لقطاعات **الصناعة، والنقل والاتصالات، والتمويل** مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. يعود التباطؤ في قطاع الصناعة إلى تراجع صادرات السلع المصنعة، خاصة البتروكيماويات والبلاستيك، جراء ضعف الطلب العالمي (تراجعت بنسبة 25,3 بالمائة خلال الفترة من بداية العام وحتى أبريل). نما قطاع الصناعة بنسبة 3,3 بالمائة في الربع الأول من هذا العام، مقارنة بنسبة نمو عند 6,8 بالمائة لنفس الفترة من العام السابق. بالنسبة لقطاعي النقل والاتصالات والتمويل، يعزى تباطؤ النمو جزئياً إلى تأثير العوامل النفسية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط وكذلك إلى المقارنة بمستويات سابقة مرتفعة. نما قطاعي النقل والاتصالات والتمويل بنسبة 3,9 المائة و 1,1 بالمائة، على التوالي، خلال الربع الأول من هذا العام، مقارنة بنسبة نمو عند 6,4 بالمائة و5,7 بالمائة، على التوالي، خلال الفترة المقابلة من العام الماضي.

يعود تباطؤ النمو جزئياً إلى التأثير النفسي الناجم عن هبوط أسعار النفط وكذلك إلى المقارنة بمستويات سابقة مرتفعة.

نما قطاع **تجارة الجملة والتجزئة** بنسبة 4 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الأول. ورغم أن هذا النمو يقل عن مستوى النمو الذي تحقق في الربع الأول من العام السابق، والذي بلغت نسبته 4,6 بالمائة، إلا أنه لا يزال يعكس قوة معدلات النمو التي يسجلها هذا القطاع. ويرجح أن مكافأة راتب الشهرين التي منحت إلى موظفي الحكومة في فبراير قد أفادت القطاع، كما يدل على ذلك ارتفاع السحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي وكذلك عمليات نقاط البيع، اللذين ارتفعا بنسبة 19,3 بالمائة و 25,8 بالمائة على التوالي، على أساس سنوي، في الربع الأول. ونتوقع أن يحافظ هذا القطاع على معدلات نمو قوية كذلك خلال الأرباع القليلة القادمة، مواصلاً استفادته من قوة الاستهلاك المحلي.

بلغت نسبة نمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة 4 بالمائة، على أساس سنوي.

قطاع **الكهرباء و الغاز والمياه** هو القطاع الوحيد الذي سجل تراجعاً، على أساس سنوي، في الربع الأول، منخفضاً بنسبة 5,3 بالمائة. ولكن، في اعتقادنا أن الملامح المستقبلية لهذا القطاع في المدى البعيد تعتبر إيجابية، في ظل العقود الكبيرة الجاري تنفيذها حالياً لزيادة الامكانيات في توليد الكهرباء وتحلية المياه.

قطاع الكهرباء والغاز والمياه هو القطاع الوحيد الذي تراجع، على أساس سنوي، منخفضاً بنسبة 5,3 بالمائة.

على أساس المقارنة الربعية، نما الاقتصاد بنسبة 1,2 بالمائة مقارنة بنسبة نمو عند 2,7 بالمائة خلال الربع السابق. وتحقق معظم هذا النمو بواسطة القطاع الخاص غير النفطي الذي نما بنسبة 6,8 بالمائة، وكذلك قطاع النفط الذي نما بنسبة 0,8 بالمائة، في حين تراجع القطاع الحكومي بنسبة 7,9 بالمائة.

على أساس المقارنة الربعية، نما الاقتصاد بنسبة 1,2 بالمائة.

شكل 3: مساهمة مختلف القطاعات في نمو الناتج الإجمالي الفعلي

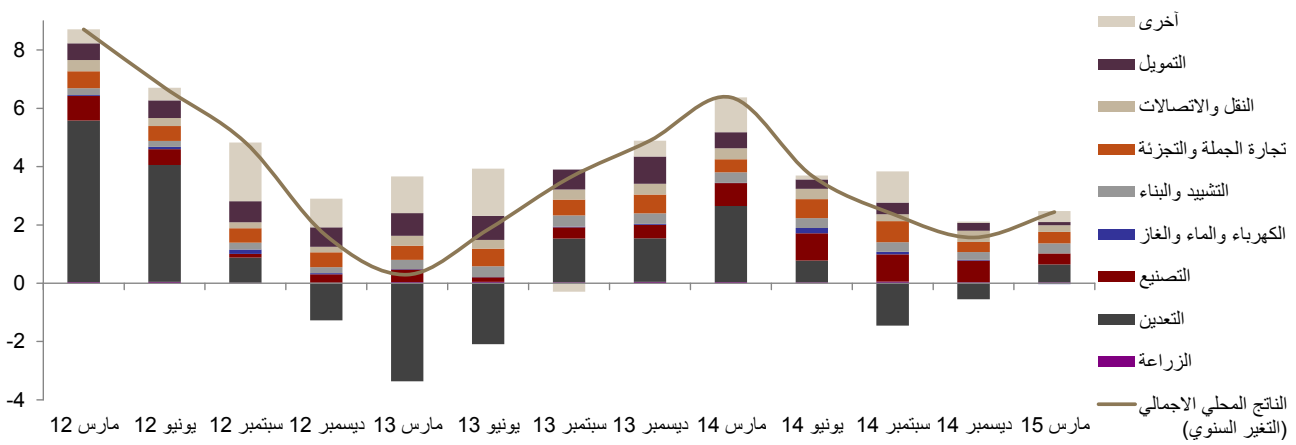

وعلى أساس ربعي كذلك، حقق قطاع الزراعة أعلى معدلات النمو في الربع الأول، حيث سجل نمواً بنسبة 23,7 بالمائة، بسبب عوامل موسمية. حل ثانياً، قطاع التشييد، الذي نما بنسبة 9,6 بالمائة، مستفيداً كذلك من عوامل موسمية. وعموماً، شكلت العوامل الموسمية المحرك الأساسي للناتج الربعي لمعظم قطاعات الاقتصاد الأخرى. سجل قطاع الكهرباء والغاز والمياه أكبر هبوط في الربع الأول (-38,7 بالمائة)، وهو هبوط متوقع، في ظل التراجع الموسمي للطلب على الكهرباء سواء بالنسبة للمساكن أو المراكز التجارية خلال فترة الشتاء.

نتوقع أن يحقق الاقتصاد المزيد من النمو خلال الفترة المتبقية من العام.

نتوقع أن يحقق الاقتصاد المزيد من النمو خلال الفترة المتبقية من العام. وينتظر أن تظل مساهمة إنتاج النفط في النمو الاقتصادي السنوي إيجابية. كذلك نتوقع أن يحافظ القطاع الخاص على أداء قوي، وإن كان بوتيرة أبطأ، حيث يتوقع أن يتباطأ نمو الإقراض وترتفع أسعار الفائدة. لقد حافظت القروض المصرفية، منذ بداية العام وحتى مايو، على نمو إيجابي، على أساس سنوي، ولكن يتوقع أن يأتي نموها للعام 2015 ككل دون مستويات نموها في الأعوام القليلة الماضية (شكل 6). وتشير المؤشرات الرئيسية إلى أداء قوي عام 2015 لقطاعي التشييد والتجزئة، كما تشير استطلاعات الشركات إلى المزيد من التوسع في القطاع الخاص (الشكل 7). وفي ظل قوة المعطيات الاقتصادية المحلية، مع عدم اليقين إزاء مسار الاقتصاد العالمي، فإننا نبقي على توقعاتنا بأن يكون نمو الناتج الإجمالي المحلي الفعلي عند 3,3 بالمائة للعام 2015.

نبقي على توقعاتنا بأن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي للعام 2015 عند 3,3 بالمائة.

الشكل 4: إنتاج النفط والناتج الإجمالي الفعلي للنفط

(التغير السنوي)

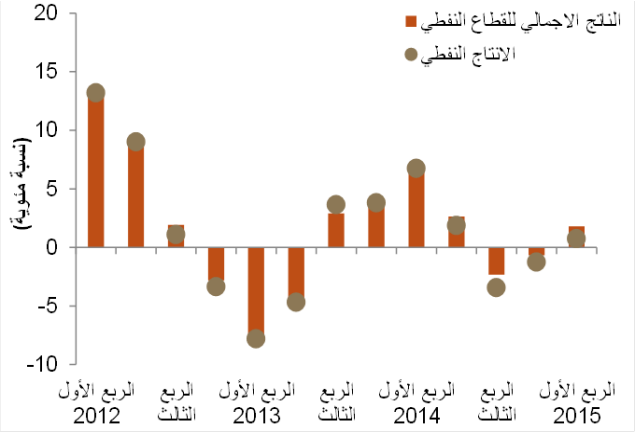

الشكل 5: النمو الربعي للناتج الإجمالي الفعلي حسب القطاعات

(التغير السنوي)

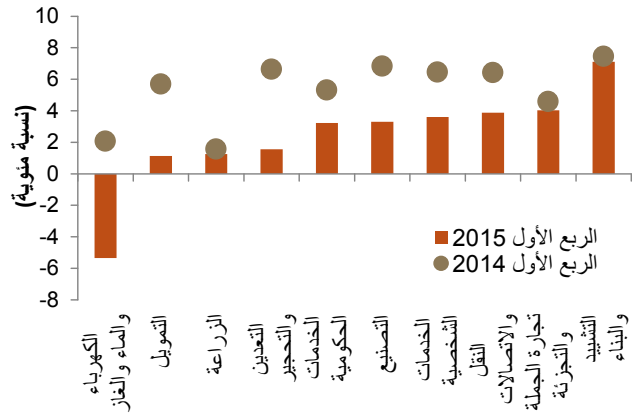

الشكل 6: القروض المصرفية إلى القطاع الخاص

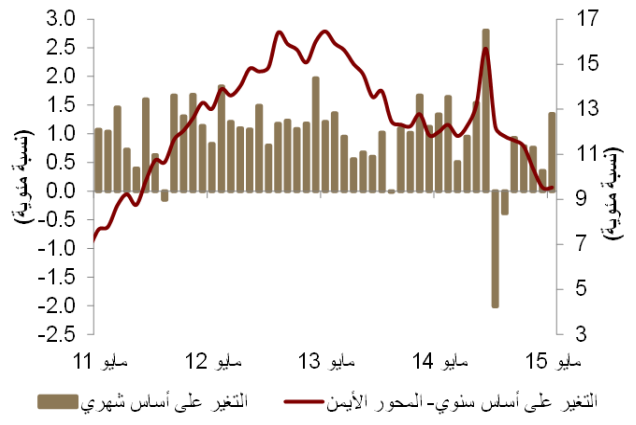

الشكل 7: مؤشر مديري المشتريات

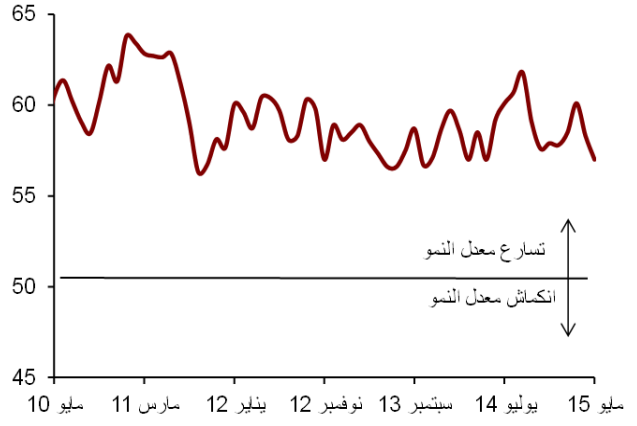

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقا بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئيا أو كليا دون الحصول على أذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويترز وشركة بلومبيرغ وشركة تداول ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهدا كبيرا للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمنا، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.